

السياحة تسحب تونس من أزمتها الاقتصادية

تسجيل قفزة قياسية في الإيرادات وأعداد السياح

ولكن تونس لا تعول على تلك الأسواق فقط بل تراهن على السوق الصينية والروسية اللتين انفتحتا الموسمين الماضيين بعد عزوف السياح من الوجهات التقليدية مثل بريطانيا. وارتفع عدد السياح الأوروبيين خلال الأشهر الستة الأولى من 2019 بشكل عام بنحو 22 بالمائة، بينما عرفت السوق البريطانية زيادة بنسبة 119 بالمائة، كما زاد عدد السياح القادمين من دول المغرب العربي بنسبة 18.3 بالمائة، مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي.

692

مليون دولار إيرادات السياحة في النصف الأول بارتفاع نسبته 42.5 بالمائة بمقارنة سنوية

وأكدت المدير العام للديوان الوطني للسياحة أمال الحشاني، في تصريحات لإحدى الإذاعات المحلية تحسن المؤشرات السياحية. وقالت إن "السياحة تعافت وأن الأرقام المسجلة فاقت أرقام عام 2010". ولفتت إلى أن القطاع شهد هذا الموسم ارتفاعا في عدد الأسواق التقليدية، وفي مقدمتها الألمانية والفرنسية والبريطانية، بالإضافة للسوق المغربية والأسواق الجديدة كالصينية. وتعتبر السياحة التونسية الاستثناء الوحيد، الذي سيغير معادلة الاقتصاد المتعثر بعد أن حققت قفزات متتالية في العوائد منذ بداية هذا العام. وتامل تونس في ارتفاع عدد السياح خلال السنوات المقبلة مع دخول اتفاقية السماوات المفتوحة حيز النفاذ رسميا.



السياحة نقطة توازن الاقتصاد

وأصلت السياحة التونسية فتح آفاق كبيرة للاقتصاد التونسي، رغم المعارك الجانبية في السياسات الحكومية، وأصبحت نقطة ضوء تشيع التفاؤل بعد تحقيق قفزة قياسية في العوائد وأعداد الزوار خلال النصف الأول من العام الحالي.

وتضم فريقا مختصا من الوزارة والمندوبين الجهويين للسياحة وممثلي السياحة في الخارج. وأكد أن خلية الأزمة تعمل على مدار الساعة بالتنسيق مع المهنيين العاملين في القطاع ووزارة الداخلية على طمانة الوفود السياحية الأجنبية والتونسية. ويؤكد العاملون في القطاع أن السياحة تعيش هذه الأيام نشاطا غير مسبق منذ سنوات، حيث تشهد المنتجعات السياحية والفنادق في الولايات المطلة على البحر المتوسط ارتفاعا كبيرا في نسبة الوافدين الأجانب ولاسيما الجزائريين.

وتعتبر البنية التحتية للفنادق والمنتجات المتنوعة عوامل من شأنها تلبية احتياجات السياح الأجانب، كما تمقل الصحراء التونسية عامل جذب لهم إلى جانب الواحات التي تعد أماكن مميزة لتعزيز توافدهم السياحي. وكشفت البيانات زيادة عدد السياح الوافدين على تونس خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 16.7 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من 2018. وتخطى عدد السياح 3.77 ملايين زائر بنهاية يونيو الماضي، مقارنة مع 3.2 ملايين في الفترة نفسها العام الماضي. وانتعش القطاع، الذي يساهم سنويا بنحو 8 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي لتونس، مع عودة سياح الأسواق التقليدية بعد رفع العديد من الدول الأوروبية تحذير السفر نحو الوجهة التونسية.

تونس - بدأت ملامح انتعاش قطاع السياحة التونسية تظهر بشكل واضح مع تسجيل قفزة كبيرة منذ مطلع العام بعد سنوات عساف تراجعت خلالها أعداد السياح والإيرادات بنحو غير مسبق جزاء الهجمات الإرهابية، التي تعرضت لها البلاد في 2015. وظهرت أرقام رسمية حديثة أمس أن إيرادات السياحة قفزت بنحو 42.5 بالمائة في النصف الأول من 2019 لتصل إلى نحو 1.98 مليار دينار (692 مليون دولار)، مقارنة مع الفترة المماثلة من العام الماضي.

وتأتي الأرقام بعد أيام من هجمات استهدفت الشرطة في العاصمة تونس في نزوة الموسم السياحي، والتي يبدو أنها لم تحبط عزيمته الحكومة في الوصول إلى أهدافها.

واستبعد وزير السياحة روني الطرابلسي في وقت سابق أن يكون للعمليات الإرهابية في قلب العاصمة قبل نحو أسبوعين تأثير على انتعاش السياحة. وقال إن "هذه الهجمات الياثمة لم تؤثر تماما على السياحة في تونس".

وأوضح أن الحجزات لم تتأثر في موسم تتوقع فيه تونس استقبال عدد قياسي من السياح يصل إلى تسعة ملايين زائر. واستقطبت تونس في العام الماضي أكثر من ثمانية ملايين سائح للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة في 2011 وأربكت الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وتسعى تونس من خلال استراتيجية جديدة أطلقتها العام الماضي لدعم السياحة، لاستقطاب أكثر من 10 ملايين سائح بحلول العام المقبل، لكن مراقبين يتوقعون رقما أكبر من ذلك في ظل المؤشرات الحالية.

وكانت وزارة السياحة قد نفت الأسبوع الماضي إلغاء أي حجوزات قائمة أو تلك المبرجة نحو تونس، كما لم يتم تسجيل مغادرة أي وفد سياحي ولا صدور أي تحجير سفر من أي دولة ولا طلب مغادرة على إثر الهجومين الإرهابيين.

ونسبت وكالة الأنباء التونسية الرسمية للناطق الرسمي باسم الوزارة نوقل الصالحي قوله "تتابع الوضع ضمن خلية أزمة يترأسها وزير السياحة التونسي".

رهان تونسي أردني على المشاريع المشتركة

ولدى المسؤولين في البلدين قناعة بأن الإمكانيات المتوفرة حاليا يمكن أن تسهم في مضاعفة المبادلات التجارية لتصل إلى 200 مليون دولار سنويا. وترى الحكومة الأردنية أن من الضروري تشكيل لجنة من القطاع الخاص في البلدين لتعزيز تفعيل اتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر العربية المتوسطة (أغادير).

وقال الحموري إن "هناك ضرورة لتعزيز الشراكات والترابطات بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدين للاستفادة من المزايا التي توفرها اتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر العربية المتوسطة (أغادير)".

وتوقف تفعيل المبادلات التجارية على الإرادة الجادة لمسؤولي البلدين، حتى يتمكنوا من إعطاء نفس جديد للشراكة الاقتصادية. وأشار رئيس الجانب التونسي في مجلس الأعمال التونسي الأردني عارف بلخيرية إلى وجود إمكانيات كبيرة للتبادل والتكامل بمختلف القطاعات وخاصة الصناعات الغذائية والدواء والخدمات وتكنولوجيا السيارات. وأكد بلخيرية، وهو عضو المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، أن بلاده تتطلع إلى فتح أسواق البلدين أكثر وأن تتنقل البضائع وما يتبعها من خدمات من دون قيود.

ومع أن العراقيل كثيرة ومزعجة، فإن للمسؤولين رؤية موحدة حاليا على ما يبدو لجعل بلديهما وجهتين اقتصاديتين جاذبتين مستقبلا للمستثمرين التونسيين والأردنيين وربط مشاريعهما مع بلدان أخرى في المنطقة. وأكد وزير الصناعة الأردني طارق الحموري في كلمة خلال المنتدى على أن حجم التبادل التجاري بين البلدين متواضع ولا يعكس الإمكانيات والعلاقات التاريخية العميقة التي تجمع البلدين. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين لم يتجاوز العام الماضي 27 مليون دولار، وهو رقم ضئيل جدا.

- تعزيز الشراكات**
- زيادة المبادلات التجارية لتبلغ 200 مليون دولار سنويا
 - تشكيل لجنة مشتركة من القطاع الخاص
 - تفعيل اتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر العربية المتوسطة (أغادير)
 - إقامة مشاريع استثمارية في المناطق الحرة بالبلدين

عمان - تراهن تونس والأردن على الدخول في عهد جديد من الشراكات التجارية لتعزيز اقتصاديهما عبر استكشاف الفرص المشتركة المتاحة وفي كافة المجالات لاستثمارها على أسس مستدامة.

ويعيش اقتصادا البلدين نفس التحديات الاقتصادية، وهو ما يتطلب البحث عن إقامة شركات حقيقية لدخول أسواق أخرى، وبالتالي توسيع مجال أنشطتهما التجارية والاستثمارية. وشكل المنتدى الاقتصادي الأردني التونسي، الذي نظمته غرفة عمان أمس في العاصمة الأردنية منحة لبحث سبل زيادة المبادلات التجارية والاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والعربية لتنمية فرص التصدير لأسواق البلدين وأسواق دول الاتحاد الأوروبي والقارة الأفريقية.

ويأتي اللقاء انسجاما مع تحركات مجلس الأعمال المشترك، حيث بدأ قبل فترة في بلورة برنامج تنفيذي للعاملين الحالي والمقبل يتضمن لقاءات بين غرف التجارة والصناعة وشركات القطاع الخاص في البلدين. ويمكن أن تستفيد تونس من الاتفاقيات التجارية، التي تربط الأردن مع دول العالم، مثلما يمكن للأردن الاستفادة من موقع تونس وعلاقتها مع الدول الأوروبية والأفريقية.



مشاريع معطلة حتى إشعار آخر

هروب الشركات الأجنبية يكبد ليبيا 140 مليار دولار

توقف مشاريع التنمية يقوض أركان الاقتصاد الليبي

بها، نتيجة تأخير مشاريعها وتعطيل معادتها، الأمر الذي يكلف الخزينة العامة أيضا العديد من الخسائر. وتظهر آخر بيانات تم نشرها في ديسمبر الماضي أن 80 شركة فقط من بين حوالي 800 شركة أجنبية كانت تعمل في ليبيا قبل اندلاع الأزمة، حصلت على تعويضات وعادت بالفعل للعمل، أغلبها موجودة في المنطقة الشرقية.

80 شركة من بين 800 شركة أجنبية حصلت على تعويضات وعادت بالفعل للعمل

ولا تزال الدولة العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) تواجه صعوبات في إنعاش الاقتصاد مع الشح الكبير في السيولة النقدية نتيجة تذبذب عوائد صادرات الخام، ما تسبب في حالة من الفوضى بين الليبيين.

واقامت الخلافات بين السلطات في شرق البلاد وغربها أزمات لليبيين، الذين تراجعت قدرتهم الشرائية في ظل تدهور قيمة الدينار، واقتربت حالة الإحباط لديهم من الانفجار بسبب تقاطع الأزمات التي لا تخدم مصالحهم.

وأعلن البنك الدولي في فبراير الماضي عن خارطة طريق تمتد لثلاث سنوات لإنقاذ الاقتصاد الليبي تشمل كافة محركات النمو، في محاولة لتجاوز عقبات تراجع الإيرادات النفطية في السنوات الأخيرة.

كما أبدت مؤسسة التمويل الدولية استعدادها لتقديم خدمات استشارية لدعم إعداد شراكات بين القطاعين العام والخاص وتوفير مصادر التمويل لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وخدمات الدعم المؤسسات الأعمال.

ورغم كون ليبيا من الدول النفطية فإن اقتصادها يعد الأقفر بين منتجي الخام داخل منظمة أوبك، وفق ما تشير إليه أحدث التقارير الدولية، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر تمويل بديلة تكون آمنة ومستدامة. وتعاني البلاد من ازدهار السوق السوداء، التي تنشط بوتيرة كبيرة في المناطق التي تكون غير خاضعة للسلطة، فضلا عن تهريب الوقود والسلع المنتهية الصلاحية. وتشير التقديرات الرسمية إلى أن نحو 72 مليار دولار من احتياطات البنك المركزي بالعملة الصعبة تبخرت، بعدما كانت عند مستوى 130 مليار دولار قبل الأزمة.

تؤكد التقارير أن الاقتصاد الليبي خسر أكثر من 140 مليار دولار نتيجة شلل مشاريع التنمية وهروب العشرات من الشركات الأجنبية من البلاد، التي يصعب إقناعها بالعودة بسبب الاضطرابات العسكرية والسياسية المتواصلة منذ ثمانية أعوام.

اي تفاصيل حولها أو مدى مشاركة الشركات الأجنبية فيها. وتؤكد مصادر ليبية مطلعة أن نسبة مختلف مشاريع الإسكان والبنية التحتية المتوقفة بسبب مغادرة الشركات الأجنبية للبلاد منذ اندلاع الحرب تصل إلى 80 بالمائة.

وتشير تقديرات الخبراء إلى أن حجم الاستثمارات المتوقفة في قطاع العقارات ومشاريع البنية التحتية وحدها فقط يبلغ نحو 80 مليار دولار. وأكدوا أن الأرقام ربما تفوق ذلك بكثير.

ونسبت الصحافة المحلية إلى رئيس لجنة إدارة جهاز تنفيذ مشاريع الإسكان والمرافق محمود عجاج قوله في وقت سابق هذا العام إن "ليبيا في حاجة إلى 550 ألف وحدة سكنية لتغطية العجز العقاري".

وأوضح أن المشاريع المتوقفة تقدر بنحو 250 ألف وحدة سكنية، 90 بالمائة منها توقفت بشكل كامل منذ بداية الأزمة في عام 2011.

ويستحوذ قطاع الإسكان والمرافق على النصيب الأوفر من مشاريع التنمية، التي خصصت لها السلطات في طرابلس العام الماضي نحو 63 مليار دولار لاستكمالها.

وتقول وزارة الإسكان والمرافق إن السبب الجوهري لعدم عودة الشركات الأجنبية حتى اليوم هو الظروف الأمنية السيئة، التي تقف حائلا أمام نشاطها لاسيما في المنطقتين الجنوبية والشرقية. وتعرضت عدة مشاريع إلى عمليات تخريب من الجماعات المسلحة التي تريد فرض سيطرتها على المناطق التي دخلتها بالقوة.

ويحمل خبراء المجلس الرئاسي بقيادة فايز السراج المسؤولية الكاملة عن عدم الإسراع بمعالجة أمور تتعلق بصرف أموال لتعويض الشركات نتيجة سرقة الميليشيات المتناحرة معادتها خلال السنوات الماضية. وعند تولي المجلس السلطة في عام 2012، تم تشكيل لجنة تضم مسؤولين وخبراء في القطاع لتحديد تعويضات الشركات الأجنبية، التي تضررت أعمالها بسبب الحرب، لكن لا توجد معطيات رسمية حول ما إذا كانت أوفت بتعهداتها.

وليس التوقف وحده ما يسبب إرهاقا للدولة الليبية، بل رفعت عدة شركات قضايا بسبب الخسائر التي لحقت

طرابلس - يشكل تجميد العشرات من المشاريع التنموية في ليبيا أحد أبرز الشواهد على الخسائر الكبيرة، التي تكبدتها الدولة النفطية، في ظل الفوضى الأمنية المستمرة منذ الإطاحة بالزعيم معمر القذافي عام 2011.

وتجمع الأوساط الاقتصادية على أن استمرار التوتر سيدخل ليبيا في مائة أكثر تشعبا لا يمكن لأحد توقع نهايتها، لاسيما مع دخول المعارك بين الجيش الوطني الليبي والمليشيات المسيطرة على العاصمة طرابلس شهرها الرابع.

ويرى الليبيون بينما يتنقلون في مدنهم العديد من المشاريع المتوقفة، في الوقت الذي لا توجد فيه أحاديث صريحة من أي جهة رسمية حول موعد استئنافها.

ووسط غياب أرقام دولية دقيقة، يشك كثيرون في بيانات حكومة الوفاق الوطني، المعترف بها دوليا، حول تكاليف مشاريع البنية التحتية المتوقفة منذ العام 2011.



علي العيساوي

قربانة 14 ألف مشروع لم يستكمل تنفيذها منذ بداية الأزمة الليبية

وكان وزير الاقتصاد بحكومة الوفاق علي العيساوي، قد قال خلال مؤتمر صحفي في طرابلس الأسبوع الماضي، إن "قربانة 14 ألف مشروع تتجاوز قيمتها حوالي 140 مليار دولار متوقفة منذ بداية الأزمة الليبية".

وأشار حينها إلى خطط ل طرح حوالي 30 مشروعا استثماريا جديدا خلال الفترة المقبلة وذلك بعد الانتهاء من الإجراءات الإدارية والمالية والتشريعات الخاصة، لكنه لم يقدم